الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1987/22
19 February 1987
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثالثة والأربعون

البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم، مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الانسان في أفغانستان أعده المقرر الخاص، السيد فيليكس ايرماكورا، وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٦ / ٤٠

GE.87-10675

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - ولاية المقرر الخاص	١ - ٨	١
ثانيا - الخلفية السياسية لحالة حقوق الانسان في أفغانستان وتطور هذه الحالة	٩ - ١٢	٢
ثالثا - حالة اللاجئين	١٣ - ١٤	٢
رابعا - حالة حقوق الانسان في أفغانستان حتى اعلان عملية المصالحة	١٥ - ١٩	٣
خامسا - حالة حقوق الانسان في أفغانستان بعد اعلان عملية المصالحة	٢٠ - ٣٩	٦
سادسا - الاستنتاجات	٤٠ - ٥٠	١٠
سابعا - التوصيات	٥١ - ٥٧	١٢

أولا - ولاية المقرر الخاص

١- عيّن المقرر الخاص في عام ١٩٨٤ وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٣٧ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ وقدم تقريرين الى لجنة حقوق الانسان خلال السنتين الماضيتين (E/CN.4/1985/21 وE/CN.4/1986/24) وتقريرين الى الجمعية العامة (A/40/843 و A/41/778) وجددت لجنة حقوق الانسان ولايته في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ (القرار ١٩٨٥/٣٨ المؤرخ في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ و١٩٨٦/٤٠ المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ • واعتمدت الجمعية العامة ، بعد النظر في التقرير الذي قدمه المقرر الخاص في دورتها الحادية والأربعين ، القرار ٤١/١٥٨ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ الذي قررت بمقتضاه أن تبقي مسألة حالة حقوق الانسان وحرياته الأساسية في أفغانستان قيد النظر في دورتها الثانية والأربعين •

٢- وتتوافر الآن النسخة الكاملة من التقرير الذي قدمه المقرر الخاص الى الجمعية العامة (A/41/778) ، وهو يتضمن الفصول التي عممت في الأصل بصورة مستقلة تحت عنوان مذكرة شفهية وباللغة الأصلية وحدها • وقد أعد التقرير الحالي وفقا لأحكام قرار اللجنة ١٩٨٦/٤٠ ويتضمن اشارات مختلفة الى A/41/778 • ومن الضروري ، لزيادة فهم التقرير الحالي في سياق أعمال المقرر الخاص ككل ، الرجوع الى الوثيقة A/41/778 ، التي ينبغي اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير •

٣- وقد تابع المقرر الخاص ، فيما مضى ، مجرى الأحداث طوال الفترة موضع التقرير عن طريق زيارات الى المنطقة شملت زيارات الى مخيمات اللاجئين ومستشفياتهم ، وحلل المعلومات التي وردت بصورة خطية من أفراد وهيئات والتي تتصل بولايته •

٤- وفي هذه المرة قام بزيارة أخرى الى باكستان • وفي خلال هذه الزيارة التي جرت من ٣ الى ٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، لم يتمكن المقرر الخاص ، نتيجة ظروف معقدة الطابع ، من زيارة مخيمات اللاجئين ولا مستشفياتهم حيث كان يمكن الحصول على معلومات مباشرة عن حالة حقوق الانسان في أفغانستان • على أنه قبل القيام بهذه الزيارة وجه استبيانا الى ٢١ من المنظمات والأفراد • وعلاوة على ذلك فقد تم ، بعد اعلان عملية المصالحة ، الحصول على معلومات اضافية من مصادر مختلفة •

٥- لذلك قام المقرر الخاص بتحليل حالة حقوق الانسان في فصلين مستقلين تاليين (الفصلين الرابع والخامس) متناولا الفترات السابقة والتالية لاعلان عملية المصالحة •

٦- وفي رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ الى وزير خارجية أفغانستان في ذلك الحين ، السيد عبدالوكيل ، أشار المقرر الخاص مرة أخرى الى امكانية زيارة أفغانستان • ولم يصل أي رد حتى تاريخه •

٧- وكما كان الحال في الماضي ، فقد أحاط المقرر الخاص علما بالآراء التي أعرب عنها ممثلو الحكومة الافغانية في مختلف هيئات الأمم المتحدة ، وهو يلاحظ بارتياح أن حكومة أفغانستان قد قدمت عدة وثائق تتعلق بعملية المصالحة •

٨- وأخيرا ، يود المقرر الخاص أن يؤكد ما قاله في تقريريه السابقين (الفقرات ٣٣ - ٣٥ من E/CN.4/1985/21 ، والفقرات ١٩ - ٢١ من A/40/843) ، أي أن دراسة حالة حقوق الانسان في بلد معين هي جزء من ولاية هيئات الأمم المتحدة ، وأنها لا تشكل بحال من الأحوال تدخلا في الشؤون الداخلية للبلد المعني ، وأنها لا تتنافى مع أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

ثانيا - الخلفية السياسية لحالة حقوق الانسان في أفغانستان وتطور هذه الحالة

٩- يسترعي المقرر الخاص انتباه اللجنة الى العناصر التي يعتقد أنها قد سببت النزاع الحالي في أفغانستان - الذي يجتاز الآن عامه الثامن - بما له من آثار بالغة التدمير على السكان المدنيين لهذا البلد نتيجة لانتهاك حقوق الانسان والقوانين الانسانية . وقد سبق وصف هذه العناصر في التقريرين السابقين وهي لا تتكرر هنا .

١٠- وقدم المقرر الخاص ، في تقريره الى الجمعية العامة ، بيانا بتطور حالة حقوق الانسان في أفغانستان حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . ولدى قيامه بذلك أخذ في الاعتبار في جميع المراحل الجهود المبذولة للاهتداء الى حل سلمي للنزاع ، حيث أنه ما من شيء يمكن أن يحسن حالة حقوق الانسان في أفغانستان سوى الحل السياسي المتفق عليه . وذكر المقرر الخاص أن الجانب العسكري للنزاع قد تفاقم بسبب وجود " فرقة صغيرة من القوات السوفياتية " شاركت في العمليات بنشاط الى جانب القوات الحكومية . وذكر المقرر الخاص في هذا الصدد الاعلان المتعلق بالعزم على اعادة قرابة ٨٠٠٠ جندي أجنبي (٦ كتائب) الى وطنهم . وأكدت مصادر موثوق بها أن سحبا جزئيا للقوات قد بدأ اعتبارا من ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ وانتهى بنهاية عام ١٩٨٦ .

١١- ومنذ ذلك الحين ، جرت تطورات سياسية جديدة : ففي يوم ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ أعلن المجلس الثوري - وهو هيئة حكومية من أرفع مستوى في الاطار الدستوري لأفغانستان - أن الحكومة مستعدة لاحترام " وقف لاطلاق النار " من جانب واحد اعتبارا من ١٥ كانون الثاني /يناير لمدة ستة أشهر . وطبقا للمعلومات التي وردت فقد رحب بهذا القرار المسؤولون في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ولكن تحالف حركات المعارضة رفض عن طريق المتحدث الحالي باسمه عرض وقف اطلاق النار . على أن مصادر رسمية أفادت أن بعض زعماء المقاومة داخل أفغانستان قد وافقوا عليه . وعلاوة على ذلك ، صدر مرسوم جديد بالعفو العام في ٢٥ كانون الثاني/يناير١٩٨٧ .

١٢- وترد في الفقرات من ٢٥ الى ٢٨ أدناه تحليلات لنداء المصالحة الوطنية ، واعلان وقف اطلاق النار ومرسوم العفو العام .

ثالثا - حالة اللاجئين

١٣- طبقا لأحدث المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، مازال تطور حالة اللاجئين يبعث على الانزعاج . وقد قدر في تقريره الى الجمعية العامة (الفقرة ٢١) عدد اللاجئين من أفغانستان " بقرابة ٥ ملايين " ، ويصح الآن افتراض أن عدد اللاجئين قد زاد خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ، نتيجة القصف الكثيف بالقنابل للسكان في ولايات باكتيا وكندهار وهيرات بصفة خاصة . وكان هناك

في باكستان ، طبقا لقوائم التسجيل الرسمية حتى ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ ، قرابة ٢ر٩ مليون لاجىء مسجل ، ويقال ان هناك حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ مازالوا ينتظرون تسجيلهم • وطبقا لآخر المعلومات هناك قرابة ٢ر٢ مليون لاجىء أفغاني في جمهورية ايران الاسلامية بما في ذلك الواصلون الجدد • ومنذ أيلول/سبتمبر تم تسجيل ٠٠٠ ٤١ من اللاجئين الجدد • وعلى ذلك يمكن تقدير مجموع اللاجئين الأفغان الآن بما يتجاوز ٥ ملايين •

١٤- ولا تلقى بيانات المسؤولين الحكوميين القائلة ان اللاجئين يعودون بأعداد كبيرة تأكيدا من الرسميين في باكستان وفي جمهورية ايران الاسلامية المسؤولية مباشرة عن مشكلة اللاجئين • واذا كانت هناك مثل هذه الحالات من العودة فقد كانت متفرقة ولا تذكر بالقياس الى مجموع عدد اللاجئين•

رابعا - حالة حقوق الانسان في أفغانستان حتى اعلان عملية المصالحة

١٥- بحث المقرر الخاص في تقريرين سابقين حالة حقوق الانسان قبل وبعد تدخل القوات السوفياتية في نهاية عام ١٩٧٩ • وبغض النظر عن هذا التدخل ، فقد تأثرت حالة حقوق الانسان بالتطورات السياسية في البلد وبالتدابير الحكومية التي لم تقبلها المعارضة السياسية للنظام • وأشار المقرر الخاص ، في هذا السياق ، الى الظواهر التالية : اختفاء الأشخاص (ولاسيما قبل عام ١٩٧٩) ، ومعاملة المسجونين السياسيين الى جانب حالات الاحتجاز وأساليب الاستجواب ، واجراءات المحاكم الثورية •

١٦- وظل المقرر الخاص يدرس الحالة في البلد وأحاط علما بمعلومات عن جوانب شتى لهذه الحالة ، وذلك من قبيل ما يلي :

(أ) التقارير المتعلقة باعدام أربعة معتقلين في سجن بول - ايشارخي في بداية كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٧ ؛

(ب) وفاة ٥٠٠ مدني في أوائل أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٦ ، في أعقاب قصف بالقنابل في إمام صاحب في كوندوز ؛ وتدمير عيادة في شنوار بمقاطعة نانغارهار في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٦ نتيجة للقصف بالقنابل ؛ وحدوث ثلاث عمليات قصف بالقنابل ، في الوقت نفسه ، للوحدة الصحية الأساسية ووش - أوبي في تاني (مقاطعة باكتيا) ؛

(ج) الحالة الغذائية البالغة الحرج الناجمة عن النزاع المسلح والتي تتزايد نتيجة لها أسعار بعض البنود الأساسية في مقاطعة كوندوز • ومن أمثلة ذلك أن سعر كيلو الأرز ارتفع من ١٨ أفغانيا في عام ١٩٧٨ الى ٤٥ أفغانيا في عام ١٩٨٦ ، وكيلو القمح من ٥٠ر٦ أفغاني الى ٢٠ أفغانيا ، وكيلو الشعير من ٥ الى ٢٠ أفغانيا ؛

(د) التدابير الواسعة الانتشار التي اتخذت لفرض نظام ثقافي مغاير وتتصل هذه بصفة خاصة ، بنظام التعليم في جميع المراحل ، وبالمؤسسات الثقافية ، وبمجالات من قبيل الخبرة التقنية والبحوث •

١٧- ومن جانب آخر ، تلقى المقرر الخاص المعلومات التالية التي أحالها الممثل الدائم لأفغانستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف فيما يتعلق بجهود حكومته في المجالين الثقافي والاقتصادي :

" تحدث نجيب عن دور الاسلام وحالة المؤمنين في البلد فقال انه قد تم خلال السنوات الخمس الأخيرة بناء ٢٣١ مسجدا واصلاح ١٠٢٦ في أفغانستان .

وأنفقت الدولة لهذه الأغراض ٢٧٠ مليون أفغاني . على أن العصابات المعادية للثورة ، " المحاربون من أجل العقيدة " قد دمروا ، في تلك الفترة نفسها ٢٥٤ مسجدا . وفي الوقت نفسه ، أفاد من معونة الدولة أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مسلم ، أدوا فريضة الحج الى مكة . وأنفقت الدولة لهذه الأغراض ما مجموعه ٧٢٦ مليون أفغاني (٢٦ ٠٠٠ أفغاني لكل مؤمن) . وتدفع حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية مرتبات الى ١١ ٥٧٠ من خدام العقيدة في ١٦٧ ٥ مسجدا . وتتحمل الدولة تكاليف كلية الشريعة في جامعة كابول و٢٠ مدرسة دينية . ويشارك رجال الدين ، ذوو الاتجاهات الوطنية ، بنشاط متزايد في التحولات الاجتماعية - الاقتصادية وفي عمل الادارات والمنظمات العامة .

وتقوم المؤسسات التي شيدت بمعونة الاتحاد السوفياتي بتوفير قرابة ٦٠ في المائة من الانتاج الصناعي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وجميع الغاز الطبيعي و٦٠ في المائة من الطاقة الكهربائية . وتم تشييد أكثر من نصف الطرق الرئيسية المرصوفة بالخرسانة وبالأسفلت (١ ٥٠٠ من ٢ ٦٠٠ كيلومتر) بمعاونة الاتحاد السوفياتي .

وأتاحت المساعدة المقدمة من الاتحاد السوفياتي بناء مصنع للسماد الآزوتي في مزار الشريف ، وهي أول شركة كيميائية كبيرة فيأفغانستان ، ومصنع اصلاح السيارات في جانغالاك ، رائد الصناعة الميكانيكية الأفغانية ، ومجمّع بناء المساكن في كابول .

وتم اعداد موقعين استثماريين مهمين للغازات ، في هوجا - غوغرداك وجاركودوك ، اعتمادا على حقول الغاز الطبيعي التي اكتشفها العلماء الجيولوجيون السوفيات في شمال البلد . ويستخدم الغاز في جمهورية أفغانستان الديمقراطية لاشباع الاحتياجات من الطاقة وكمادة أولية للصناعة الكيميائية . وتوءدي شحنات الغاز الى الاتحاد السوفياتي دورا بالغ الأهمية لأفغانستان .

وتمثل المساعدة الاقتصادية من الاتحاد السوفياتي الى جاره الجنوبي منذ سنوات طويلة عاملا بارزا في التنمية الاقتصادية لأفغانستان . وتكوّن المشاريع التي تدين بها أفغانستان للمساعدة السوفياتية قاعدة الاقتصاد الأفغاني . وهناك ٢١٣ مشروعا ، يعمل منها ١٠٠ (٤٠ منذ عام ١٩٧٨) . وجميعها مملوكة كليا لأفغانستان . وتوءمن المؤسسات التي بنيت بالمساعدة السوفياتية قرابة ٦٠ في المائة من الانتاج الصناعي .

وبفضل هذه المساعدة تدعم الاقتصاد الأفغاني بصورة ملموسة خلال السنوات الخمس الأخيرة . فقد زاد الناتج القومي الاجمالي بأكثر من ١١ في المائة ، وانتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ٤٨ في المائة ، وانتاج الغاز الطبيعي بنسبة ١١ في المائة ، والأسمنت بنسبة ١٠ في المائة . وفي ميدان الزراعة تحسن المستوى ، بالنسبة لمعظم الموءشرات ،

عن المستوى السابق على الثورة • وتتوخى خطط التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للسنوات الخمس المقبلة ، اعتبارا من آذار/مارس ١٩٨٦ ، زيادة في الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٢٥ في المائة ، وفي الصناعة بنسبة ٢٨ في المائة ، وفي الزراعة بنسبة ١٥ في المائة • وسيقدم الاتحاد السوفياتي الى أفغانستان معونة مهمة لتنفيذ هذه الخطط •

وقد تم تنفيذ خطة الانتاج الصناعي للنصف الأول من السنة الأفغانية الحالية بنسبة ١١٣ر٨ في المائة ، أي بزيادة قدرها ٩ر٧ في المائة بالقياس الى الفترة نفسها من العام السابق •

وتم تنفيذ خطة الانتاج الصناعي للقطاعين العام والمختلط بنسبة ١١١ر٣ في المائة ، أي بزيادة قدرها ٨ر٤ في المائة بالقياس الى النصف الأول من السنة الأخيرة ، وبعبارة أخرى فقد تم انتاج مواد، تزيد عن الخطة ، بقيمة تزيد عن ٩١٨ مليون أفغاني •

وأنتج القطاع الخاص سلعا بمبلغ ٢ر٥ مليار أفغاني ، مما يعني زيادة قدرها ١٢ر٨ في المائة عن معدل النمو المسجل أثناء الفترة نفسها من العام الأخير •

وفي ميزانية الدولة تحققت الايرادات المخططة بنسبة ١٠٣ في المائة والمصروفات بنسبة ١٠١ر٢ في المائة •

وقد شجعت التدابير الحكومية منظمي المشروعات الوطنيين وأسفرت عن ظهور موءسسات جديدة في القطاع الخاص • ففي عام ١٩٨٦ ، وضعت استثمارات في القطاع الخاص لبناء ٦٧ مشروعا صناعيا • وتتوخى الخطة الخمسية (١٩٨٦ - ١٩٩١) الوصول بحصة القطاع الخاص من الدخل القومي الى ١٠١ر٦ مليار أفغاني بالقياس الى ٨٦ر٤ مليار أفغاني في عام ١٩٧٨" •

١٨- وطبقا للمعلومات الواردة من حكومة أفغانستان ، فقد وقع عدد من الحوادث قتل في أثنائها مدنيون أبرياء أو اختطفوا أو عذبوا ، كما قصفت مستشفيات بقذائف أرض - أرض ، وذلك في معظمه نتيجة لأفعال جماعات المعارضة • وقيل ان هذه الحوادث قد جرت فيما بين ١٩٨٤ و١٩٨٦ في مقاطعات مختلفة • وقيل ان حركات المعارضة قد استخدمت أسلحة كيميائية ، وقنابل يدوية ، وألغاما ، ومساحيق لتسميم المواد الغذائية •

١٩- ومن ناحية أخرى ، تلقى المقرر الخاص معلومات جديدة تتعلق بقيام القوات الحكومية بقتل مدنيين ، لاسيما في هيرات وكانداهار • وفي حادث آخر ، يعتقد أن الجنود الحكوميين قد أرغموا أفرادا ينتمون الى حركات المقاومة كانوا محتجزين في تخوم كانداهار على السير في منطقة يفترض أنها كانت ملغمة من قبل •

خامسا - حالة حقوق الانسان في أفغانستان بعد اعلان عملية المصالحة

٢٠- ترتبط حالة حقوق الانسان في أفغانستان بالتطور السياسي الداخلي والخارجي لذلك البلد • وبين ١٩٨٠ و١٩٨٦ لم يوءثر أي حدث سياسي جديد على حالة حقوق الانسان ، رغم محاولة الحكومة قمع المعارضة بكل وسيلة ممكنة ورغم قيام حركة المعارضة بمقاومة لأعمال الحكومة التحكمية مما جذب اهتمام الرأي العام العالمي بوجه خاص ، وذلك بسبب ضروب المعاناة البشرية التي لا تطاق والتي تعتبر نتيجة مباشرة للنزاع المسلح •

٢١- وقد قدم السيد غورباتشوف ، في الاعلان الذي صدر عنه في فلاديفوستوك في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، عنصرا سياسيا جديدا عندما أعلن انسحاب بعض القوات السوفياتية من أفغانستان في نهاية عام ١٩٨٦ • وبعد زيارة قام بها رئيس الحكومة الأفغانية لموسكو في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وبعد قتال عنيف جرى ضد أهداف مدنية في مركز قندهار ، في هرات (بين ٤ و١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦)، أعلنت الحكومة :

(أ) وقف اطلاق النار لمدة ستة شهور في ١٥ كانون الثاني / يناير ؛

(ب) انسحاب الوحدات الى مواقعها ومراكزها ؛

(ج) وقف قصف المدفعية والهجمات الجوية ؛

(د) جعل أنشطة الجيش مقتصرة على مراقبة الحدود وحراسة المنشآت العامة ؛

(هـ) توجيه نداء الى اللاجئين يدعوهم الى العودة ؛

(و) اصدار عفو عام عن السجناء السياسيين بشرط ألا يكونوا من " الارهابيين " •

وقد وردت اشارة ، في هذا المجال ، الى " عدم انحياز أفغانستان الحقيقي " والى حيادها • وذكر انه ينبغي انشاء علاقات جديدة بين أفغانستان ، بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة ، وبين جيرانها ، عملا بسياسة قائمة على الحياد وعدم الانحياز •

٢٢- وتم اعلان عملية " المصالحة الوطنية" غير أن القوة الثورية في البلد لاتزال في موقع السلطة • كما تم انشاء " لجنة عليا للمصالحة الوطنية" •

٢٣- وأعلن المجلس الثوري لأفغانستان انه يتوقع ردا على تدابيره السلمية ما يلي : " وقف اطلاق النار ، ووقف استعمال الأسلحة أيا كان نوعها في المدن والقرى والمنشآت الاقتصادية ، وفي الوحدات العسكرية ، وفي النقل البري والجوي ؛ وقف تلغيم الطرق ؛ وقف الأنشطة الهدامة والأنشطة الارهابية ؛ وقف نقل الأسلحة والذخائر ووزعها في أراضي أفغانستان ؛ وقف دخول رجال الصحافة الأجانب بصورة غير مشروعة الى أراضي أفغانستان" •

٢٤- وبعد اعلان المجلس الثوري المذكور أعلاه جاء خطاب أدلى به الأمين العام للحزب الشيوعي فيأفغانستان ، السيد نجيب الله ، أمام " النبلاء أعضاء اللجنة العليا فوق العادة للمصالحة الوطنية" وصف فيه عملية المصالحة الوطنية وكذلك شروط وقف اطلاق النار •

٢٥- ومن اعلان المصالحة الوطنية الذي اعتمده المجلس الثوري يتبين أن العفو العام الذي صدر في أول كانون الثاني / يناير يتجاوز ما كان يبدو متوقعا • والواقع :

(أ) ان وقف اطلاق النار الذي يتعين أن يدخل حيز النفاذ في ١٥ كانون الثاني/يناير تقرر أن يكون لمدة ستة شهور مع وقف جميع عمليات القتال وبقاء القوات الأفغانية داخل معسكراتها • وأن تلتزم الحكومة الأفغانية ، من ثم ، بانهاء أي هجوم جوي وأي قصف بالمدفعية ؛

(ب) ألا يكون للقوات المسلحة الأفغانية التي تبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ رجل أي مهمة سوى مهمة الدفاع عن " المنشآت العسكرية " وعن " حدود البلد" ؛

(ج) أما النقطة الأهم فهي أن المجلس الوطني الثوري قرر أن يضيف الى المادة ٢ من الدستور الأفغاني الجديد حقيقة أن الاسلام هو دين الدولة • وفي النداء الذي وجهه السيد نجيب الله الى حركة المقاومة استشهد بالقرآن من أجل انهاء " الحرب بين الاخوة" تلك الحرب التي تحترق أفغانستان في أتونها منذ ثماني سنوات ؛

(د) ويبدو أن ثمة عفوا عاما صدر عن " جميع المواطنين من تربطهم صلات بالتمردين " وقبلوا القاء السلاح • وسوف يدعى الزعماء الوطنيون ، والشيوخ ، ورجال الدين ، وفي بعض الظروف ممثلو المعارضة المسلحة ، الى الاشتراك في عملية المصالحة الوطنية •

٢٦- وسوف تعطى الضمانات التالية للسياسيين والعسكريين من معارضي الدولة الذين لهم نشاط في القتال ضد الشعب شريطة أن يقدموا التزاما ثابتا بوقف القتال أثناء فترة المصالحة • ومما ينبغي ذكره انه وردت من ممثل أفغانستان الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف المعلومات التالية عن هذه الضمانات :

" في سياق المصالحة الوطنية وبعد انجازها بالكامل ، يكون لكل مواطن أفغاني التمتع التام بجميع الحقوق والحريات الوارد ضمانها في الصكوك الدولية الصادرة في مجال حقوق الانسان والتي تكون جمهورية أفغانستان الديمقراطية طرفا فيها ، والمضمونة كذلك في القوانين والأنظمة المحلية • وسوف تتاح هذه الفرصة ، دون أي تفرقة أو تمييز ، لجميع المواطنين الأفغان ، بما في ذلك المواطنين الذين يعيشون في الخارج بصورة موءقتة والذين يقاتلون حاليا ضد سلطة الشعب شريطة القاء سلاحهم والتقيد بوقف اطلاق النار المعلن من جانب واحد في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ ، والرد بالايجاب على الدعوة التي وجهتها الحكومة لاجراء المحادثات • وعلى أساس من روح المصالحة الوطنية ، ووفقا لهذه الروح ، يكون لجميع الأفغانيين ، بما فيهم جميع أفراد الجماعات السياسية والعسكرية التي تعارض الآن برنامج السلطة الثورية ، الاعراب عن آرائهم بحرية وعلى قدم المساواة في المجالس (الجيرغاهات) السلمية ، والاشتراك في الانتخابات، وأن يدلوا بأصواتهم وأن ينتخبوا ، وأن يشتركوا في تصريف الشوءون العامة • أما المعارضون الذين يختارون الاشتراك في المحادثات فسوف توفر لهم الضمانات الكاملة ، بما في ذلك حق العودة الى أماكن اقامتهم الأصلية " •

٢٧- وفيما يتعلق بوقف اطلاق النار ، ذكرت حكومة أفغانستان أنها ، في محاولة منها لحقن الدماء ، ولخلق ظروف ملائمة وسلمية لتحقيق المصالحة التامة والكاملة ، أعلنت وقف اطلاق النار من جانب واحد اعتبارا من منتصف الليل في ٢٤/٢٥ من شهر الجدي عام ١٣٦٥ (١٤ - ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)• وقد أيد الشعب وقف اطلاق النار تأييدا حاسما كما أيدته جميع المنظمات الجماهيرية غير الحكومية التي رأت أن وضع حد لاهراق الدماء وللحرب بين الأخوة في البلد سيكون ضمانة راسخة لأهم حق أساسي من حقوق الانسان ، ألا وهو الحق في الحياة • وكان من سوء الحظ أن يقوم معارضو الحكومة ، خلافا لمشاعر الشعب الأفغاني الانسانية والدينية ، برفض المقترحات الانسانية التي قدمتها الحكومة رفضا لا يتسم بالمسؤولية وذلك في اعلانهم الصادر في ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٧؛ وأعادوا بذلك تأكيد رغبتهم في مواصلة الحرب •

٢٨- وفيما يتعلق بمحادثات السلام ، أعلنت الحكومة الأفغانية انها ، عندما أنشأت لجنة فوق العادة للمصالحة الوطنية ، انما كانت تسعى الى خلق الظروف اللازمة للمحادثات السلمية فيما بين جميع الأفغانيين ، بما في ذلك ، من منهم يعيشون في الخارج • وان هناك لجانا محلية للمصالحة الوطنية سوف تشرف على التقيد تقيدا دقيقا وأمينا بوقف اطلاق النار وعقد مجالس (تيرغاهات) في أماكن وجود كل منها ، وان هذه اللجان ستتكون من أعداد متساوية من ممثلي كلا الجانبين•وأعلنت قيادة الحزب والدولة أن الحكومة الأفغانية مستعدة لاجراء تسوية تقوم على المبادىء ، بل وتبلغ حد تشكيل حكومة ائتلافية تعمل بوصفها حكومة وحدة وطنية • وأشارت الحكومة الى أن التدابير المذكورة أعلاه هي بمجموعها مظاهر تتجلى فيها مبادئها وسياستها الانسانية في سبيل الاعمال الكامل والمنهجي لحقوق الانسان من خلال اشتراك الشعب على أوسع نطاق ممكن في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

٢٩- وأعلن رسميا انه " خلال الشهور الثلاثة الأخيرة ، ألقى السلاح أكثر من ٣٠ عصابة ، يبلغ مجموع أفرادها أكثر من ٠٠٠ ١ شخص • كما أن ١٠٠ عصابة أخرى تقريبا ماضية في عملية تفاوضية مع الحكومة بشأن مسألة وقف الأعمال العدائية" • وقيل أن أكثر من ٠٠٠ ٣ لاجىء غادروا باكستان وعادوا الى وطنهم •

٣٠- غير أن ممثلي حركات المعارضة رفضوا عرض المصالحة ، وذلك في اجتماع عقد في بشاور في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ • وكان من الصعب عليهم التوصل الى موقف واضح واجماعي • ويبدو أن حركات المعارضة تؤيد اجراء مفاوضات مباشرة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لسحب القوات الأجنبية •

٣١- وعلاوة على ذلك ، وردت الى المقرر الخاص الوقائع التالية التي حدثت بعد صدور نداء المصالحة الوطنية ، وعزيت الى حركات المقاومة :

(أ) لقي ثلاثة أشخاص ، منهم طالبان ، مصرعهم عقب انفجار عربة مفخخة أمام مدرسة الله - الدين ؛

(ب) قتل أربعة أشخاص وجرح عدة أشخاص آخرون اثر انفجار سيارة مفخخة في كابول في أول شباط / فبراير ١٩٨٧ ؛

(ج) لقي ٣٠ شخصا آخرون مصرعهم في عملية أخرى نسبتها الى نفسها احدى حركات المعارضة ؛

(د) وفي بداية شباط/فبراير ١٩٨٧ ، ورد أن السيد عبدالله ، رئيس لجنة المصالحة الوطنية عن مقاطعة كوندوز ، والسيد عناية الله ، عضو اللجنة العليا للمصالحة الوطنية ، قد قتلا ؛

(هـ) ومنذ اعلان وقف اطلاق النار في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، ورد أن عمليات القصف التي تقوم بها حركات المعارضة قد تزايدت الى أكثر من الضعف ٠

٣٢- غير أنه ورد الى المقرر الخاص أيضا أن مدنيين قد قتلوا نتيجة أعمال قامت بها قوات حكومية ولاسيما في هرات وقندهار ٠

٣٣- وعلى العموم ، ووفقا لمعلومات متطابقة ، يلاحظ منذ اعلان وقف اطلاق النار استمرار عمليات القصف ، وخاصة على الحدود الشمالية الغربية لباكستان ، التي لاتزال تتسبب في موت الكثير من المدنيين الذين يلتمسون اللجوء الى باكستان ٠ ويتبين من المعلومات المستقاة أن عدد الجرحى المسجلين في المستشفيات لا يتوقف عن الازدياد ٠

٣٤- ونمي الى المقرر الخاص ، فضلا عن ذلك ، انه بعد اتفاق تم في أواخر كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ بين الحكومة الأفغانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، سمح لهذه الأخيرة باجراء زيارات لجميع السجناء تتم وفقا لاجراءاتها الخاصة ٠ وتقرر أن تجري الزيارات الأولى في سجن بول - اي - شاركي في شباط/فبراير ١٩٨٧ ٠

٣٥- وفي ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ ، أصدرت رئاسة المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية مرسوم عفو عام بمناسبة المصالحة الوطنية وقام ممثل أفغانستان الدائم لدى الأمم المتحدة بابلاغه للأمين العام للأمم المتحدة وذلك برسالة موءرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ (A/42/112) ٠ وينص هذا المرسوم ، ضمن جملة أمور أخرى ، على وقف متابعة انزال العقوبة بجميع الأفغانيين الذين ارتكبوا جرائم ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية رهنا بشروط خاصة ٠ وعلى ان بعض المحتجزين لن يطلب منهم اتمام أحكام سجنهم ٠ وتدرج المادة ٢ من المرسوم الفئات التالية من المحتجزين الذين سيكونون أهلا لهذا العفو :

(أ) جميع المدانين المحكوم عليهم بالسجن حتى خمس سنوات ، بصرف النظر عن طول فترة العقوبة والمدة المنفذة منها ؛

(ب) من حكم عليهم بالسجن سبع سنوات وأمضوا من هذه المدة أربع سنوات أو أكثر ؛

(ج) جميع الاناث المدانات ، بصرف النظر عن طول فترة العقوبة والمدة المنفذة منها ؛

(د) جميع الذكور المدانين الذين لم يكونوا قد بلغوا سن الـ ١٨ سنة لدى ارتكاب جريمتهم ، بصرف النظر عن طول فترة العقوبة والمدة المنفذة منها ؛

(هـ) جميع الذكور المدانين الذين يزيد سنهم على ٦٠ سنة ، بصرف النظر عن طول فترة العقوبة والمدة المنفذة منها ؛

(و) جميع الذكور المدانين الذين ترى لجنة طبية مختصة انهم يعانون من أمراض مزمنة بصرف النظر عن نوع الجرم وطول فترة العقوبة والمدة المنفذة ٠

٣٦- غير أن المادة ٦ تتضمن قيدا بالغ الأهمية فيما يتعلق بالأشخاص المشار اليهم في المادة ٢ هو كما يلي :

" باستثناء الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة • لا تنطبق المادتان ٢ و٤ من هذا المرسوم على أشخاص ارتكبوا جرائم التجسس أو القتل أو التسبب في انفجارات ، وان الدعاوى بشأنهم تندرج تحت المواد ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، وتحت البند ١ من المادة ١٩٢ والبند ١ من المادة ٢٠٦ ، والبند ٥ من المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات ، والمادة ٨ من قانون عقوبات اعتراض الاستعداد للقتال ، والمادتين ١٠٥ و١١٥ من المبادىء الناظمة للغرامات العسكرية لعام ١٩٤٨ ، والمادة ١٧ من قانون العقوبات العسكرية " •

٣٧- وتنص المادة ٨ على انشاء لجنة لتنفيذ المادة ٢ ، مكونة من نائب رئيس اللجنة فوق العادة للمصالحة الوطنية بوصفه رئيسا للجنة ، ومن ممثلين من وزارتي أمن الدولة ، والداخلية • ومن المحكمة الثورية الخاصة ، والادارة الخاصة للادعاء الثوري • ويعهد بتنفيذ المادة ٤ ، التي تتعلق بقفل ووقف تداول الملفات المتعلقة بالمحتجزين المشار اليهم في الفقرة ٣٥ (ج) و(هـ) أعلاه ، الى أجهزة التحقيق في المحاكم والى ادارة الادعاء التي يحفظ لديها ملف قضيتهم •

٣٨- وأخيرا ، فيما يتعلق بالعفو ، ذكرت الحكومة الأفغانية أن برنامج المصالحة الوطنية يضمن حق اللاجئين في العودة الى وطنهم بسلامة وحرية • وتعتبر كفالة الاحترام للدين الاسلامي الحنيف جوهر عملية المصالحة الوطنية • وينطبق العفو العام على جميع العائدين وعلى غيرهم من الأفغانيين المشتركين في الأعمال الحربية ، بصرف النظر عن جرائمهم السابقة وعن شدة العقوبات الصادرة بحقهم• ويضمن برنامج المصالحة الوطنية الحماية من المحاكمة عن الأفعال السابقة المرتكبة ضد الثورة ، وعن أي شكل من أشكال الهروب من القوات المسلحة وعن عدم دفع الضرائب • وعلاوة على ذلك ، يضمن للعائدين تقديم المساعدة التقنية ، والقروض والخدمات الصحية والتعليمية وفرصة العمل والعودة الى العمل •

٣٩- ووفقا لمعلومات لم يجر التحقق منها بعد ، تم في الفترة الأخيرة اطلاق سراح عدد معين من السجناء السياسيين تطبيقا للعفو الجزئي الذي أصدرته الحكومة •

سادسا - الاستنتاجات

٤٠- لا يمكن وضع استنتاجات دون ايلاء التطورات السياسية في النزاع ما تستحقه من الاعتبار • ويجب النظر الى حالة حقوق الانسان في أفغانستان ، التي هي موضوع ولاية المقرر الخاص ، أمام خلفية تطور السياسات في المنطقة المعنية والسياسات الموضوعة بشأن هذه المنطقة • وتوجد الآن تطورات في اتجاه حل سياسي للنزاع وهو الأمر الذي مافتىء المقرر الخاص يعتقد على الدوام انه الحل الحقيقي الوحيد له • ولذلك فان استنتاجاته يجب أن تأخذ في الاعتبار حالة حقوق الانسان قبل اعلان عملية المصالحة وبعده •

٤١- وتجب الاشارة الى انه كان هناك ولايزال التباس على الدوام حول معنى مصطلح " وقف اطلاق النار " • وعلى أية حال فان الوقف المعلن لاطلاق النار ليس هدنة بالمعنى الوارد في المادة ٣٦ من معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ (رابعا) المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها ، والتي تنص

على الاتفاق المتبادل بين الأطراف المتحاربة • ولما كان الذين أعلنوا وقف اطلاق النار لا يعترفون رسميا بالطرف الآخر في النزاع ، فان اعلان وقف اطلاق النار مهما بلغ حظه من الترحيب ، قد لا يعتبر أكثر من اعلان للنية غير ملزم وصادر عن جانب واحد • غير أن الوقف المعلن لاطلاق النار يمكن أن يكون مقدمة لتسوية سلمية •

٤٢- ان مرسوم العفو الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ هو أوسع نطاقا ومحتوى من مراسيم مماثلة صدرت في ١٩٨٠ و١٩٨١ (أنظر الفقرتين ٥١ و٥٢ من الوثيقة A/40/843) • غير أن العفو ليس عفوا غير مشروط رغم صياغة المادة ٢ التي تبعث على التشجيع • فمن جهة ، هناك أنواع معينة من " الجرائم السياسية " مستبعدة من العفو (المادة ٦) ، ومن جهة أخرى فان المرسوم ليس ذاتي النفاذ • ويتوقف تنفيذ المرسوم على عملية فرز للقضايا تقوم بها لجنة يكون تكوينها منسجما مع الهيكل السياسي للحكومة • ويستنتج المقرر الخاص انه لا يمكن الحكم على أثر المرسوم الا في الوقت المناسب وفي ضوء تنفيذه الكامل •

٤٣- ويجب القول كذلك أنه ، على الرغم من الاعلانات السياسية المتعلقة بالمصالحة السلمية ، لم يحدث أي تغير ملحوظ حتى الآن في حالة حقوق الانسان في البلد : فالقتال متواصل ، لاسيما في مناطق الحدود، وكثيرون هم الجرحى الذين يقومون الآن بعبور الحدود ، وعدد اللاجئين في تزايد مطرد ؛ والاثر الكامل للعفو المعلن ليس جليا بعد • والاعلانات السياسية لم توضع موضع التنفيذ حتى الآن • ويعرب المقرر الخاص عن الأمل في أن تؤدي عملية المصالحة الوطنية الى حدوث تحسن له مغزاه في حالة حقوق الانسان في البلد •

٤٤- ان حالة حقوق الانسان التي لم يعتورها التغيير لاتزال تمثل مصدر أعمق القلق للمقرر الخاص وذلك بسبب ضروب المعاناة للسكان المدنيين ، وبسبب ضخامة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه ملايين اللاجئين •

٤٥- لقد ازداد عدد اللاجئين بدرجة كبيرة في الشهور الأخيرة ؛ والواقع انه قدر فعلا بأنه يتجاوز ٥ ملايين لاجيء •

٤٦- ولا يمكن التحقق من عدد الاصابات التي حدثت منذ أيلول/سبتمبر بنفس الطريقة التي تمت في التقارير السابقة • وعلى أي حال ، فقد ورد ان عدد المدنيين الذين قتلوا في عام ١٩٨٦ أقل من السابق • كما أفيد عن حدوث ٠٠٠ ١٠ الى ٠٠٠ ١٢ حالة وفاة حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، بالمقارنة مع ٠٠٠ ٣٧ حالة لعام ١٩٨٥ •

٤٧- ولم يتلق المقرر الخاص أي معلومات تدعوه الى تنقيح النتاج التي انتهى اليها في تقريره المرفوع الى الجمعية العامة (الفقرات من ١٠١ الى ١١١) •

٤٨- غير انه تم تقديم مزيد من المعلومات عن الآثار التي يتركها على حقوق الانسان تزايد الأعمال التي تقوم بها حركات المعارضة والتي تسبب موت المدنيين الأبرياء خارج منطقة القتال •

٤٩- ان بدء عملية المصالحة لا بد وانه أمر جدير بالترحيب ، انما يجب أن ينظر اليه أمام خلفية من ثورة ساور عام ١٩٧٤ ومن اعلان عام ١٩٨٧ الذي ينص على أن مبادىء ثورة ساور لا يمكن أن تتغير حتى في عملية المصالحة • وقد يؤثر هذا عمليا في نطاق تنفيذ حق تقرير المصير •

٥٠- ويبدو أن التطور الجديد يتمثل في قيام اتصال أوثق بين حكومة أفغانستان ولجنة الصليب الأحمر الدولية • فقد وضعت خطط هامة بل وتم الاتفاق بشأنها • غير أن هناك خططا هامة أخرى انسانية الطابع لم تنفذ • ويرى المقرر الخاص انه يتعين على حركات المعارضة أن تساهم هي أيضا في المهام الانسانية للجنة الصليب الأحمر الدولية • ذلك أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لا يمكنها أن تزور الا المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة • ولم ترد حتى الآن أي معلومات تدل على أنه قد يسمح لها في النهاية بزيارة المحتجزين السياسيين في جميع المناطق •

سابعا - التوصيات

٥١- ولهذا ، يود المقرر الخاص أن يعيد تأكيد التوصيات الواردة في أحدث تقرير رفعه الى الجمعية العامة (A/41/778 ، الفقرات من ١١٢ الى ١١٥) •

٥٢- كما يشير الى انه لدى النظر في التطورات التي جرت في اتجاه ايجاد حل سياسي ورد ان مستقبل أفغانستان السياسي الدولي ينبغي أن يقوم على الحياد • ولايزال المقرر الخاص مقتنعا أن المركز الحيادي الدائم يمكن أن يكون عنصرا هاما في استعادة الاحترام الكامل لحقوق الانسان والمحافظة على هذا الاحترام في بلد عانى كل هذه المعاناة •

٥٣- ونظرا لوجود أكثر من ٥ ملايين لاجيء من جميع المقاطعات وجميع المستويات الاجتماعية خارج البلد مما يخلق مشكلة تستدعي اتخاذ اجراءات انسانية ، فان لجنة حقوق الانسان توجه نداء عاجلا الى جميع الدول كي تعزز دعمها الانساني وذلك عن طريق زيادة تقديم مساهماتها الى جهود الغوث، ولاسيما الى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين •

٥٤- وفضلا عن ذلك ، ونظرا بالذات لعدم تحسن الحال ، يعتقد المقرر الخاص انه ينبغي تشجيع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على الاضطلاع بمسؤولية خاصة لحماية تراث أفغانستان الثقافي ، بما في ذلك التقيد باتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح التي تم اعتمادها في لاهاي في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤ •

٥٥- وينبغي للجنة حقوق الانسان أن تبقي تحت مراقبتها الدقيقة ما تتركه أحدث التطورات السياسية في أفغانستان ، ولاسيما الوقف المعلن لاطلاق النار والعفو الذي تم اعلانه من آثار على حقوق الانسان • وينبغي تركيز هذه المراقبة بوجه خاص على ما يلي :

(أ) ما اذا كانت أعمال القصف بالقنابل قد توقفت ؛

(ب) ما اذا كان هناك نقص هام في الاصابات من المدنيين ؛

(ج) ما اذا كان قد حدث وقف في الأعمال الوحشية ، الناجمة عن الحرب ؛

(د) ما اذا كان هناك عدد كبير من اللاجئين قد بدأ العودة الى بلده ؛

(هـ) ما اذا كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة قد تغيرت نحو الأفضل ؛

(و) ما اذا كان استخدام التعذيب خلال عمليات الاستجواب قد توقف وظروف السجن قد تحسنت •

٥٦- ولما كان اللاجئون الذين يعدون الآن بأكثر من ٥ ملايين لاجىء ليس لهم أي تمثيل داخل أو خارج بلدهم نفسه • فمن الأهمية بمكان ايجاد طريقة تكفل تمثيلهم وحماية مصالحهم في التوصل الى " مصالحة وطنية حقيقية " •

٥٧- واذا كان لعملية المصالحة السياسية التي أعلنتها الحكومة ولمحادثات السلام على المستوى الدولي أن تؤدي الى حدوث تحسينات في الحالة ، فينبغي للجنة حقوق الانسان عندئذ أن تقوم ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الانسانية ، بتقديم السلسلة الكاملة من الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الانسان لتشجيع العملية والمساهمة في اعادة التمتع بحقوق الانسان الى جميع مواطني البلد أينما وجدوا وحتى قبل انسحاب القوات الأجنبية من البلد •

- - - - -